تطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 1995 - 2015

أ.بن خزناجي أمينة أد. أوسرير منور
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة برج بوعريريج جامعة بومرداس

ملخص:

يتمحور الهدف من هذه الدراسة حول معرفة مدى تأثير تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، وتعتمد هذه الدراسة على تحليل تطور تدفقات استثمارات الشركات متعددة الجنسيات نحو الجزائر، وعلاقته بتطور مؤشرات الأمن الغذائي باستخدام أسلوب تحليل المركبات الأساسية(ACP)، حيث اشتملت هذه الدراسة على جانبين أساسيين: الأول يتمثل في الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، أما الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية لعلاقة تطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات بالأمن الغذائي في الجزائر. توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها وجود علاقة ضعيفة بين تطور تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات إلى إجمالي الناتج المحلي والناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، وهذا ما يعكس ضعف مساهمة استثمار الشركات في تحسين الوضعية الغذائية بالجزائر، والتي عرفت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: استثمار، الشركات متعددة الجنسيات، الأمن الغذائي، الجزائر.

Abstract :

The objective of this study is to examine the impact of investment flows of multinational companies on food security in Algeria, during the period(1995-2015). This study is based on analyzing the evolution of multinational investments flows towards Algeria and its relation to the development of food security indicators using principal component analysis.

The first part of this study deals with the theoretical framework of the variables. The second aspect is an analytical study of the impact of multinational companies' investments on food security in Algeria, by which we obtained an important set of results.

Key words: *Investment, multinational companies, food security, Algeria.*

أولا: الإطار العام للدراسة

1. **مقدمة الدراسة:** تشكل الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن، وهي ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية، بحيث أنها تمثل اليوم إحدى القوى المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، كما أضحت تلك الشركات تتحكم في موارد طبيعية هائلة وتسيطر مباشرة على أهم النشاطات الاقتصادية في كل المجتمعات في العالم، وقد دفع تعاظم نفوذ هذه الشركات إلى خلق نوع قوي من المزج بين الوحدات الإنتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية على الصعيد العالمي.

يمثل ظهور الشركات متعددة الجنسيات الصورة الجديدة لتنظيم النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، حيث
أن الشركة متعددة الجنسية تمثل التجسيد الحي لظاهرة كوكبة الحياة الاقتصادية، حيث أخذت هذه الشركات تسيطر على العالم،
مخترقة كافة مناطق السيادة الوطنية بسلعها، خدماتها، أموالها، تكنولوجياتها، اتصالاتها البعدية، بطاقة ائتمانها وأنماطها الاستهلاكية.
أخذ نشاط الشركات متعددة الجنسيات يحظى بأهمية كبيرة في العديد من أدبيات السياسة والاقتصاد، وفي تقارير العديد من
المنظمات الدولية، على رأسها تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD حول الاستثمار العالمي، نظرا للدور الذي تلعبه في السيطرة على عمليات نقل التكنولوجيا ومؤسسات التمويل وأسواق العمل ومنافذ التسويق وتدفقات وحركة رؤوس الأموال والاستثمار، وانعكاسات هذا الدور على مستقبل تطور الاقتصاد العالمي.
ونظرا لما تحتله الشركات المتعددة الجنسيات من أهمية، أصبح لزاما على الدول النامية تهيئة مناخ استثماري مناسب من إزالة للعراقيل وتعديل لقوانينها وفقا لما يتماشى والقوانين العالمية ويشجع على جلب الاستثمارات الأجنبية، ومن بين هذه الدول الجزائر حيث قامت بإجراء إصلاحات جوهرية وذلك انطلاقا من التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مرورا بتطوير وتحسين القوانين المتعلقة بالاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

2. مشكلة الدراسة: نظرا لأهمية استثمار الشركات متعددة الجنسيات ازداد الاهتمام بمحاولة معرفة مدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية من بينها مؤشرات الأمن الغذائي، حيث أكدت بعض الدراسات الأثر الإيجابي للشركات متعددة الجنسيات على الأمن الغذائي في حين شككت دراسات أخرى في آثاره في تحقيق هدف الأمن الغذائي.

تبعا لما سبق تبرز معالم إشكالية هذا البحث من خلال السؤال التالي:

ما علاقة تطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات بالأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)؟

انطلاقا من هذا التساؤل يمكن طرح تساؤلات فرعية منها:

- ما المقصود بكل من: الشركات متعددة الجنسيات والأمن الغذائي ؟
- ما هي طبيعة العلاقات الموجودة بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات وتطور مؤشرات الأمن
الغذائي في الجزائر خلال سنوات الدراسة ؟

3. فرضيات الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة سلفا ننطلق من مجموعة من الفرضيات التي نراها أساسية وهي:

- هناك علاقة طردية قوية متبادلة بين نمو تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات وتطور مؤشرات الأمن الغذائي ؛
- هناك علاقة إيجابية بين تطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات ونمو نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي.

4. أهداف الدراسة : تهدف إلى:

- معرفة تطور كل من: استثمار الشركات متعددة الجنسيات، مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة(1995-2015)؛
- محاولة معرفة العلاقة بين تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.

5. منهج الدراسة: سنعالج الموضوع محل الدراسة للإجابة على التساؤلات المطروحة معتمدين على المنهج الوصفي فيما يخص الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، والمنهج الإحصائي التحليلي في الدراسة التطبيقية لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات ومؤشرات الأمن الغذائي باستخدام أسلوب من أساليب تحليل المعطيات(ACP).

6. حدود الدراسة: تم تجميع البيانات انطلاقا من تقارير البند الدولي للسنوات الممتدة بين 1995 و2015، والتي تعبر عن معطيات سنوية مقبولة للدراسات الاقتصادية الكلية نظرا لاحتوائها على مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد.

7. خطة الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين: الأول نتناول فيه مفاهيم عامة حول الشركات متعددة الجنسيات والأمن الغذائي، أما المحور الثاني فخصص للدراسة التحليلية باستخدام طريقة ACP للعلاقة بين متغيرات الدراسة، ثم خاتمة عامة.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

1. مفاهيم أساسية حول الشركات متعددة الجنسيات:

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت موجة هائلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزاد دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال الإنتاج العالمي، وقد ساعدها في ذلك التقدم الهائل في استخدام الحاسب الآلي، فضلا عن زيادة تحرير التجارة، وزيادة التبادل التجاري العالمي[1]. ومن بين الشركات الرائدة في ذلك آنذاك شركة سنجر الأمريكية لصناعة ماكينات الخياطة، وتبعها بعد ذلك العديد من الشركات مثل شركة جنرال موتور وفورد وجنرال إلكتريك وريال دتش .

1.1 تعريف الشركات متعدّدة الجنسيّات: لقد برز مصطلح الشركات متعدّدة الجنسيّات لأوّل مرّة في مجلة "بزنس ويك" الأمريكية سنة 1963، وذلك في ملحق خاص تحت عنوان (الشركات متعدّدة الجنسيّات)، وقد برزت مُحاوَلات متعدّدة لوضع تعريف لها؛ حيث عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الشركة متعددة الجنسيات "بأنها تلك المنشاة التي تمتلك وسائل الإنتاج، وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر"[2]. أما **فيرنون** فعَرَّف الشركة بأنها: المنظمة التي يَزِيد رقم أعمالها أو مَبِيعاتها السنويّة عن 100 مليون دولار، والتي تمتَلِك تسهيلات أو فروعًا إنتاجيّة في ستِّ دول أجنبية أو أكثر[3]، كما عرفها **رولف بأنها :**هي الشركة التي يجب أن تَصِلَ مَبِيعاتها الخارجيّة أو عدد العامِلين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدُّوَل الأجنبية، حوالي 25بالمائة من إجمالي المبيعات أو عدد العاملين أو حجم الاستثمار الكلي الخاص بها.

2.1 خصائص الشركات متعددة الجنسيات: من أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات:[3]

- **ضخامة حجم الشركات:** تتميز هذه الشركات بالكبر من حيث حجم مبيعاتها، ويتركز نشاطها بالاستثمار في الصناعات التي تتطلب درجة عالية من التكثيف الرأسمالي و التكنولوجيا المتقدمة .

- **الميزة التنافسية:** ويقصد بها تمتع منتج معين بميزات لا تتوافر لدى المنافسين سواء من حيث الجودة في الإنتاج أو استخدام الأساليب الحديثة في التسويق.
- **اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات متعددة الجنسيات**: تميز هذه الشركات بكبر حجم السوق الذي يغطيها، وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم.
- **التفوق والتطور التكنولوجي:** حيث يعطيها مزايا نسبية عن الشركات الأخرى في نفس المجال من النشاط وهو ما يعطيها مزايا تنافسية أكبر في الأسواق العالمية.
- **السعي إلى إقامة التحالفات الاستراتيجية:** وذلك في إطار تحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة لأعضاء التحالف واكتساب قدرات تنافسية وتسويقية على مثيلاتها من الشركات غير الأعضاء.
- **السيطرة:** فهي تسيطر على كل الفروع التابعة لها أو معظمها وقد تفضل تلك الشركة في بعض الأحيان الملكية المشتركة فهي توفر التمويل الكافي للمشروع و يوفر الشريك المحلي المواد الخام و العمالة.
- **القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على المستوى العالمي:** و ذلك من خلال سعيها الدائم إلى تكبير حجم أسواقها وزيادة

امتدادها فكل هذه الخصائص أكسبتها القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار من دولة لأخرى.

- **توافر المجموعات الاحتكارية**: إن تميزها بالسيطرة الاحتكارية راجع إلى هيكل السوق الذي تعمل فيه حيث يأخذ شكل احتكار القلة وأهم عوامل نشأته هو ما تتمتع به مجموعة الشركات المكونة له من احتكار للتكنولوجيا والمهارات الفنية.
- **الإنتماء غالبا للدول المتقدمة صناعيا:** تنتمي الشركة الأم في أغلب الأحيان للدول المتقدمة صناعيا لوفرة رأس المال والتكنولوجيا وبذلك فهي مناخ استثماري ملائم لنموها.
- **تعبئة المدخرات العالمية**: تعتبر المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر وهي كغيرها من الشركات تنظر إلى العالم كسوق واحدة و تسعى إلى تعبئة مدخراتها من خلال طرح أسهمها للبيع في مختلف الأسواق المالية الدولية وبالتالي نجد كل المدخرين يصبون أموالهم فيها.[4]

3.1 دوافع انتشار الشركات المتعددة الجنسيات: يمكن تلخيص أهم عوامل انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في ثلاث عوامل رئيسية هي[5]:

- **تحرير السياسات العامة:** إن المؤسسات المالية الدولية ساعدت بالشيء الكثير لتهيئة الأرضية أما الشركات العالمية متعددة الجنسيات من أجل القيام بتدويل نشاطها، حيث نجد أنها تركز من خلال شروط منحها المساعدات المالية للدول التي تعاني من أزمات اقتصادية وعجز مالي على ضرورة الانفتاح على التجارة الدولية وتبني سياسة التحرير بدلا من سياسة الانغلاق هذا من جهة. ومن جهة أخرى لعبت منظمة التجارة العالمية دورا هامة في تحرير السياسات العامة المتعلقة بإزالة الحواجز الجمركية أمام تنقل السلع والخدمات كما أنها منحت اهتمام بالغا للاستثمار من خلال احتلاله لمكانة بارزة في مؤتمرها الوزاري الرابع المنعقد في الدوحة بدولة قطر في نوفمبر من سنة 2001، حيث نصت بعض أعمال هذا المؤتمر على ضرورة متابعة وتقييم وتوثيق التعاون متعدد الأطراف في مجال الاستثمار وما يترتب عنه من آثار على عملية التنمية فيها.
- **تزايد المنافسة:** تعتبر المنافسة وتزايدها من العوامل بالغة التأثير في تزايد نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات وتوجهها نحو تدويل النشاط، ذلك أنه في ظل احتدام وتزايد الصراع على الأسواق المحلية

تتجه هذه الشركات بنظرها إلى أفق الأسواق الدولية سعيا للاستفادة من الجوانب العديدة المرتبطة بإمكانيات تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، وزيادة الحصص السوقية من جهة أخرى.

- **التكنولوجيا وتغيراتها السريعة:** لقد شكلت التكنولوجيا بما تحمله من تسارع في تغيراتها عاملا هاما لتزايد نشاط الشركات وسرعة التدويل، فتطور طرق المواصلات والاتصال ساهم بشكل كبير في انخفاض تكاليف النقل، سواء تعلق الأمر بنقل المواد الأولية والمنتجات الوسطية أو بنقل المنتجات تامة الصنع. كما أن التكنولوجيا ساهمت بشكل كبير في تطوير طرق الإنتاج ومساعدة الشركات على تقليص المخاطر وتقاسم التكاليف مع الشركات المحلية للدول المستضيفة في إطار عقود الشراكة.

2.عموميات حول الأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم الأهداف التي سعى الإنسان إلى تحقيقها منذ فجر التاريخ، وقد عرف هذا المفهوم عدة تطورات تبعا لتطورات الإنسان.

1.2 تعريف الأمن الغذائي: استقطبت مسألة الأمن الغذائي اهتماما كبيرا على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة، شمل الجانب النظري والانشغالات الأكاديمية، كما شمل الجانب التطبيقي والإجراءات العملية، هذا ما أدى إلى تنوع التعاريف التي لها علاقة بالموضوع، حسب تعدد الزوايا التي تناولت من خلالها، وسنحاول فيما يلي عرض أهمها:

يعرف الأمن الغذائي لغةً بأنه : "الحالة التي تكون فيها الدولة أو مجموعة من الدول قادرة على توفير القدر الكافي من الغذاء لكل شخص"[6]. أما المرسوم الجزائري، حسب المادة الثالثة منه فقد عرف الأمن الغذائي كما يلي : "هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة"[7].

كما تعرفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO" بأنه "الحالة التي يتمتع جميع أفراد المجتمع فيها وفي الأوقات كافة، بإمكانية الحصول على الغذاء المناسب لتلبية حاجاتهم التغذوية، من أجل مواجهة الحياة النشطة صحيا. وتعد الحالات التي لا تتسم بالأمن الغذائي ظاهرة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل، في مقدمتها البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فضلا عن مدى ندرة الموارد والأداء الاقتصادي لإنتاج الغذاء وتجارته الخارجية"[8].

من التعاريف السابقة تتضح لنا أهمية عنصر الزمن بالنسبة للأمن الغذائي، أي ضرورة توفير الغذاء في كافة الأوقات، وكذلك كمية ونوعية الغذاء المطلوبين لتحقيقه، وبالتالي لتحقيق الأمن الغذائي يجب توفير الغذاء الصحيح وبشكل مستمر، كما بين لنا التعريف الذي قدمته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أهم العوامل التي من شأنها التأثير على الأمن الغذائي، ليضيف التعريفين الآخرين عاملين مهمين بالنسبة للأمن الغذائي، وهما ضرورة توافق سعر الغذاء مع الإمكانيات المتاحة للسكان. من خلال ما سبق، يمكن القول أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات :

- وفرة السلع الغذائية بكمية ونوعية جيدة ؛
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم ؛
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

2.2 مؤشرات الأمن الغذائي: هنالك عدة مؤشرات ومعايير تستخدم لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمع إلا أن هذه المؤشرات تطورت تبعا لتطور مفهوم الأمن الغذائي، وتتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي[9] :

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية (ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع) ؛
- نسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد ؛

- نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الواردات ؛
- نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي ؛
- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي ؛
- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي ؛
- نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي ؛
- نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.

ثالثا: الدراسة التطبيقية

1. تحليل تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة(1995-2015) :

1.1 استثمار الشركات متعددة الجنسيات: عرف استثمار الشركات متعددة الجنسيات نقلة كبيرة انطلاقا من سنة 2001، والتي عرفت استقرار سياسي وأمني شجع المستثمرين الأجانب على استغلال فرص الاستثمار الكبيرة والمغرية وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار سنة 2003، والذي أعطى العديد من الامتيازات والضمانات والتحفيزات لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية على السواء. فإذا قارنا حجم التدفقات بين سنة 2000 و2001 نجد أنها تضاعفت بأربع مرات أي بمعدل نمو 30بالمائة وهذا رقم قياسي بالنسبة للجزائر خلال تلك الفترة. وانطلاقا من سنة 2005 سجل ارتفاع مستمر في حجم التدفقات حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2009 بـ 2746 مليون دولار، ثم بدأ حجم التدفقات في الإنخفاض إلى أن وصل 1504 مليون دولار سنة 2014.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01) : تطور حجم تدفق استثمار الشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة (1995-2015)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
استثمار الشركات متعددة الجنسيات، (الأسعار الجارية مليون دولار أمريكي)	30	270	260	606	291	280	1107	1065	633	881	1156
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
استثمار الشركات متعددة الجنسيات، (الأسعار الجارية مليون دولار أمريكي)	1841	1686	2638	2746	2300	2571	1500	1691	1504		

المصدر:معطيات البنك الدولي

2.1 متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي: بالنسبة لنصيب الفرد في الناتج الإجمالي فهو يوضح مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد في بلد ما، أما بالنسبة لنصيب الفرد في الناتج الزراعي فهو يعكس المستوى الغذائي للبلد، ومن خلال ملاحظتنا لنصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي حسب الشكل رقم1 نجد أنه يتراوح بين 596 دولار كحد أعلى سنة 2015 و141 دولار كحد أدنى سنة 1995 وبمتوسط بلغ 295.1 دولار خلال نفس الفترة، أما نسب متوسط

نصيب الفرد إلى الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي فتعتبر جد منخفضة ويعود السبب في انخفاض المكانة التي يلعبها القطاع الزراعية في اقتصاد الجزائر.

الشكل رقم (01) : تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي خلال الفترة (1995-2015)

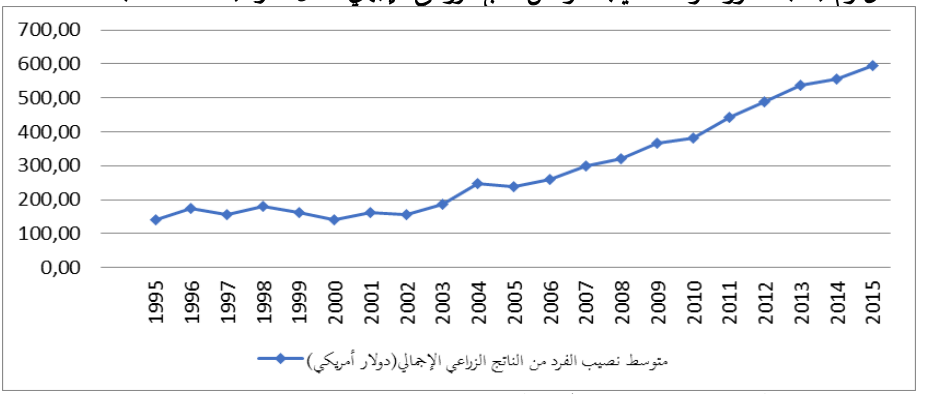

المصدر : من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

3.1 مساهمة الناتج المحلي الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي: من خلال الشكل رقم 2، يتضح لنا أن نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي إلى الناتج المحلي الجزائري متواضعة، حيث تراوحت بين 13.05بالمائة كحد أعلى سنة 2015 و6.68بالمائة كحد أدنى سنة 2008 ولم يتجاوز 10بالمائة في متوسط الفترة (1995-2015) وهذا بدوره يدل على ضعف مساهمة الناتج الزراعي في النشاط الاقتصادي للجزائر، حيث يعكس هذا المؤشر فاعلية عناصر الإنتاج للقطاع الزراعي في البلد ومدى مساهمتها في تكوين قيم الناتج المحلي[10].

والشكل التالي يوضح أكثر تطور مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2015) .

الشكل رقم (02) : تطور مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2014)

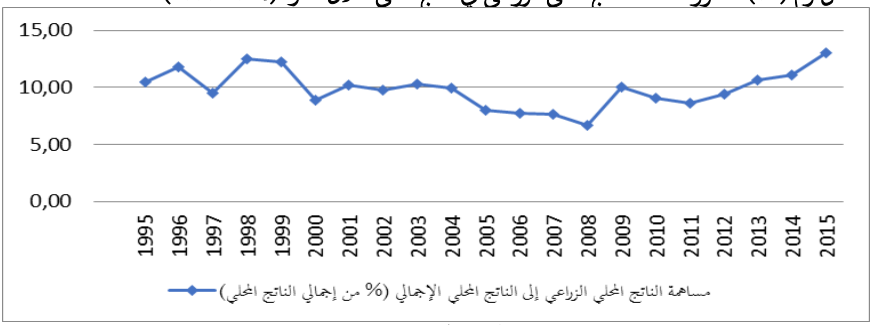

المصدر : من إعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

2. تحليل العلاقة بين استثمار الشركات متعددة الجنسيات ومؤشرات الأمن الغذائي باستخدام أسلوب تحليل المركبات الأساسية "ACP" :

يعتبر أسلوب تحليل المركبات الأساسية إحدى أساليب التحليل العاملي لمعالجة البيانات الكمية يهدف إلى تحليل البيانات الموجودة في فضاء متعدد، بعبارة أخرى فإن هدف هذا الأسلوب هو إيجاد متغيرات جديدة "غير مرتبطة خطيا فيما بينها" هي توليفات خطية من المتغيرات الأصلية المترابطة خطيا فيما بينها[11]. قمنا بالرمز للمتغيرات كما يلي:

- استثمار الشركات متعددة الجنسيات، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**(INVMC)** ؛
- استثمار الشركات متعددة الجنسيات، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي) **(DINVMC)** ؛
- متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**(PCAP)** ؛
- الناتج الزراعي الإجمالي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**(GAP)** ؛
- الناتج الزراعي الإجمالي (% من إجمالي الناتج المحلي) **(AGRT)** ؛
- نمو إجمالي الناتج الزراعي (% سنوياً) **(AGR)**؛
- مؤشر إنتاج الغذاء (2004 - 2006 = 100) **(IPF)** .

1.2 تفسير النتائج: تم استخدام بيانات جدول المعطيات الذي يحتوي على معطيات سنوية، وباستخدام برنامج **XL STAT** تم الحصول على النتائج التالية:

- **المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات**: الجدول التالي يوضح لنا القيم لكل المتغيرات:

الجدول رقم (02) : المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات

المتغيرات	الانحراف المعياري	المتوسط
INVMC	915.50	1174.33
IPF	33.45	102.42
AGRT	1.66	9.88
AGR	9.00	6.84
DINVMC	0.60	1.02
PCAP	151.17	295.10
GAP	6239.97	10360.23

المصدر:نتائج مستخرجة باستخدام برنامج XL STAT

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- خلال فترة الدراسة كان متوسط استثمار الشركات متعددة الجنسيات ما قيمته 1174.33 مليون دولار بمساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي قدرات بحوالي 1بالمائة، وهذا لعدة أسباب من بينها عدم الاستقرار الذي ميز

الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي، بالإضافة لعدم الاستقرار في القوانين المنظمة لنشاط وعمل هذه الشركات(مثل قانون 45/91 وغيره...).

- أن الناتج الزراعي الإجمالي عرف متوسط قدره 10360.23 مليون دولار بمتوسط نمو قدره 6.84بالمائة، ومساهما بنسبة 9.88 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة تعكس ضعف مساهمة القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي في الجزائر، رغم كل ما تملكه من مقومات زراعية وكذلك تبنيها لعديد السياسات الزراعية لجعل القطاع الزراعي البديل الأساسي لقطاع المحروقات .
- متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال الفترة 1995-2015 قدر بـ295.1 دولار وقيمة ضئيلة جدا إذا تعكس

تدني المستوى الغذائي في الجزائر.

- **مصفوفة الارتباط:"Stamp Correlation"** نحصل على مصفوفة الارتباطات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03) : مصفوفة الارتباط

Variables	INVMC	IPF	AGRT	AGR	DINVMC	PCAP	GAP
INVMC	**1**	0.3763	-0.6205	0.0473	0.7074	0.3837	0.3678
IPF	0.3763	**1**	0.0882	0.1050	-0.1416	0.9834	0.9851
AGRT	-0.6205	0.0882	**1**	0.3787	-0.4640	0.0783	0.0887
AGR	0.0473	0.1050	0.3787	**1**	0.0922	0.0447	0.0333
DINVMC	0.7074	-0.1416	-0.4640	0.0922	**1**	-0.1701	-0.1755
PCAP	0.3837	0.9834	0.0783	0.0447	-0.1701	**1**	0.9980
GAP	0.3678	0.9851	0.0887	0.0333	-0.1755	0.9980	**1**

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام برنامج XL STAT

من مصفوفة التزابط نستنتج ما يلي:

- المتغير INVMC (تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات الوافدة للجزائر) مرتبط ارتباطا متوسطا موجبا مع المتغير PCAP (متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي) "0.3837"، بينما أقل ارتباطا مع المتغير GAP(الناتج الزراعي الإجمالي) "0.3678". وبالتالي يمكن القول أن تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات تساهم بشكل بسيط في تحسين ورفع نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي.
- نلاحظ أن هناك ارتباط ضعيف موجب بين المتغير DINVMC (تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات % من إجمالي الناتج المحلي) والمتغير AGR(نمو إجمالي الناتج الزراعي) "0.0922". وهذا يعطي إشارة واضحة على عدم وجود دور فعلي للشركات متعددة الجنسيات في زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي وبالتالي تحسين الوضعية الغذائية في الجزائر.
-

- كما نلاحظ وجود ارتباط متوسط سالب بين المتغير DINVMC والمتغير AGRT (الناتج الزراعي الإجمالي % من إجمالي الناتج المحلي) بـ "0.4640-". والشكل الموالي يوضح ما تم ملاحظته سابقا:

الشكل رقم (03) : دائرة الارتباط بين المتغيرات

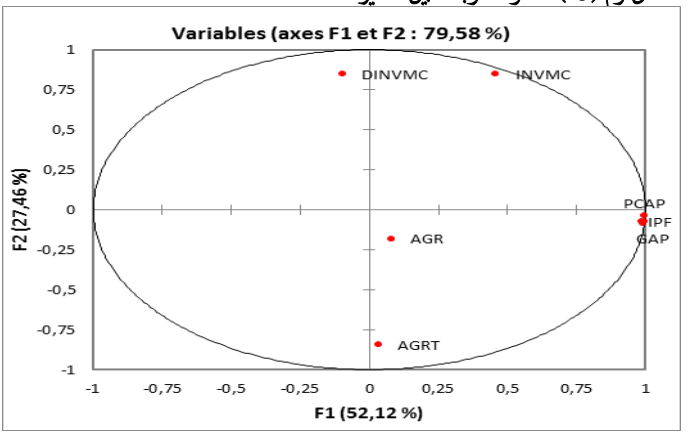

المصدر:نتائج مستخرجة باستخدام برنامج XL STAT

- **تحليل إسقاطات المشاهدات "سنوات الدراسة" على المستويات العاملية:**

بعد تحليل سحابة المتغيرات من المفيد تحليل سحابة الأفراد (سنوات الدراسة) في المستوي العاملي الأول (المولد بالمحورين الأول والثاني)، نظرا لأن المشاهدات مفسرة بهذا المستوي.

يتبين من خلال الشكل رقم(04) أن السنة 2004 ليست ممثلة بشكل جيّد على المستوي العاملي الأول. أما باقي السنوات فيمكن اعتبارها ممثلة جيّدا في هذا المستوى العاملي.

الشكل رقم (04): تمثيل السنوات في المستوى العاملي الأول

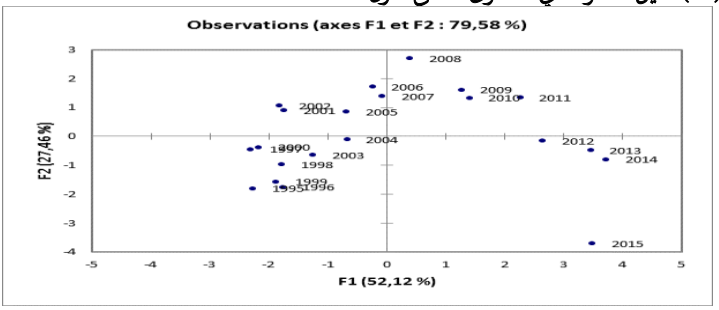

المصدر:نتائج مستخرجة باستخدام برنامج XL STAT

ويمكن تصنيف سنوات الدراسة في مجموعات كما يلي:

- **المجموعة الأولى:** تضم السنوات الممتدة من 1995 إلى 2000، وهي الفترة التي عرفت إجراءات الدفعة الثالثة من الإصلاحات

المتزامنة مع اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالث مع صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد تأثر أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2000) سلبا بعدد من العوامل الإقليمية والعالمية، من أهمها انخفاض متوسط سعر برميل النفط خلال نفس الفترة إلى مستوى 18 دولار، والتي تحمل على إثرها الاقتصاد الجزائري خسائر فادحة، بالإضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية بسبب تراجع معدلات نمو الدول الصناعية لانخفاض مستويات ثقة المستهلكين وتراجع الاستثمارات الأجنبية.

- **المجموعة الثانية:** وتضم سنتي 2001، 2002 والسنوات الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2011، هذه الفترة تزامنت مع انتهاء مختلف إجراءات الدفعة الثالثة من الإصلاحات المتزامنة مع اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالث مع صندوق النقد الدولي، ودخول الجزائر في مرحلة من الاستقرار المالي نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات مما جعلها تحصل إيرادات الفائضة عن الميزانية حولت إلى صندوق ضبط الموارد. كما عرفت نفس الفترة بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو برنامج متوسط المدى "2001- 2004" يهدف إلى تحفيز الطلب الداخلي عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة للاستثمار خاصة في مجال البني التحتية والهياكل القاعدية ومشاريع الإسكان وتحسين ظروف معيشة السكان.

وخلال هذه الفترة بلغت مشاريع استثمار الشركات متعددة الجنسيات 387 مشروع سنة 2009، منها حوالي 45 بالمائة في قطاع الخدمات ثم يأتي قطاع المحروقات بحوالي 25.80 بالمائة.

تميزت نفس الفترة بعودة الإستثمارات الأجنبية والتي وجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات، حيث تميزت بارتفاع ملحوظ سنة 2001 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر 03/1 وما انطوى عليه من تحفيزات ضريبية، وتحقق ارتفاع الاستثمارات تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم تليكوم المصرية وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية. كما عرفت هذه الفترة صدور قانون الاستثمار الذي شجع الشركات متعددة الجنسيات على استغلال فرص الاستثمار المغرية، حيث أعطى العديد من الامتيازات والتحفيزات لرؤوس الأموال الأجنبية. وهي الفترة التي بلغ فيها نمو الناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر مستواً قياسياً بـ21بالمائة سنة 2009.

- **المجموعة الثالثة:** تضم السنوات الممتدة من سنة 2012 إلى 2015، وهي الفترة التي عرفت استقرار في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة، بالإضافة لتحسن مستوى الناتج الزراعي الإجمالي في نفس الفترة والذي بلغ حوالي 22000 مليون دولار سنة 2014، وذلك نتيجة ًللانتعاش الاقتصادي العالمي بالرغم من تراجع تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات.

➲ تحليل المتغيرات والسنوات على المستويات العاملية معا:

عند فحصنا لسنوات الدراسة ومقارنتها بالمتغيرات من خلال الشكل رقم(05)، وجدنا أن السنوات الممتدة بين 2008 و2014 ساهمت بشكل كبير في تكوين الارتباط المتوسط الموجب بين INVMC (تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات الوافدة للجزائر) والمتغير PCAP (متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي) من جهة، وبين المتغيرين INVMC وGAP (الناتج الزراعي الإجمالي)من جهة أخرى وكذلك مع المركبة الأساسية الأولى، وهو ما يعكس المعدل المتزايد الذي عرفه كل من الناتج الزراعي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه خلال نفس الفترة. مقابل تذبذب ملحوظ

لتدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات، حيث عرفت أعلى معدلاته في التدفق عام 2009 بـ 2746 مليون دولار وهذا راجع لإصدار الحكومة قانون الاستثمار من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب.

بينما في هذه السنة أيضا عرفت فرض الحكومة الجزائرية القاعدة 51/49 خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009، التي تعني امتلاك الشريك الجزائري عمومي أو خاص نسبة 51بالمائة من أصول أسهم الاستثمار المراد إقامته في الجزائر، أي أن التعليمة تشترط أنه للفوز بصفقة في الجزائر يجب التزام الشركات الأجنبية بإقامة استثمار بالتعاون مع شركاء محليين، في حين أن دفتر الشروط الخاص بالمناقصات يلزم على المكتتبين الأجانب الاستثمار في نفس مجال النشاط مع شركة محلية يملك أغلبية رأس مالها مواطنون مقيمين، كما يمنع نص قانون الدولة حقا في السيطرة مجددا على الأصول العمومية المتنازل عنها في سياق الخوصصة. هذا القانون أثر في التدفقات التي انخفضت ووصلت إلى 1503 دولار سنة 2014.

هذا التغير الطردي والمتوسط بين المتغير INVMC (تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات الوافدة للجزائر) والمتغير PCAP (متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي) من جهة، وبين المتغيرين INVMC وGAP (الناتج الزراعي الإجمالي)من جهة أخرى، تدل على أن زيادة الناتج الزراعي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في الجزائر لم تكن بسبب استثمار الشركات متعددة الجنسيات بشكل أساسي(مساهمته أقل من متوسطة)، وهذا بسبب تمركزه فقط في قطاع الصناعة والخدمات بشكل كبير، بينما لم تحظى قطاعات الفلاحة والسياحة بالمستويات المطلوبة رغم أهميتها في زيادة معدل النمو وتحسين الأداء الإقتصادي .

الشكل رقم (05): تمثيل المتغيرات والسنوات في المستوى العاملي الأول

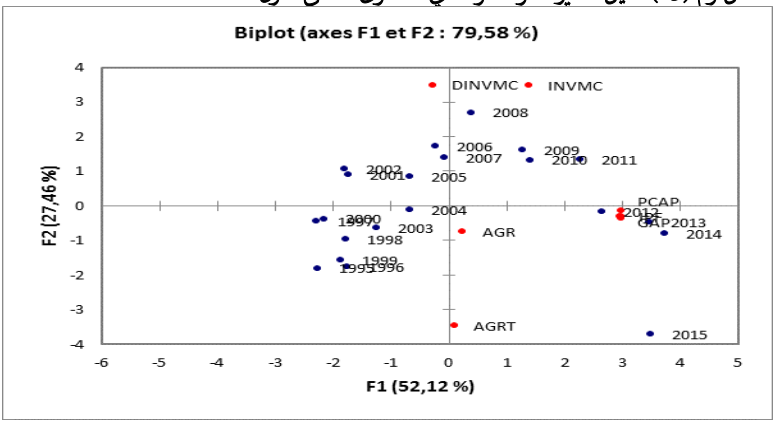

المصدر:نتائج مستخرجة باستخدام برنامج XL STAT

إلى جانب هذا نلاحظ من خلال الشكل أيضا أن السنوات الممتدة بين 2005 و2007 وسنة 2015 ساهمت في تكوين الارتباط الارتباط المتوسط السالب بين المتغير DINVMC (تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات % من إجمالي الناتج المحلي) والمتغير AGRT (الناتج الزراعي الإجمالي % من إجمالي الناتج المحلي) مع المركبة الأساسية الأولى، مما يعكس العلاقة العكسية بين المتغيرين وبالتالي يمكن القول أن مساهمة استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الناتج الداخلي لا يتوافق مع مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي، وهذا يفسر بأن معظم استثمار الشركات متعددة الجنسيات بعيد عن القطاع الزراعي وإنما موجه لقطاعات أخرى خاصة منها الصناعة والخدمات.

رابعا: خاتمة الدراسة:

يعد الأمن الغذائي من أهم شروط تحقيق التنمية والاستقرار في مختلف المجتمعات، فالعجز الغذائي لم يعد مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل أصبح قضية إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي، والجزائر من أكثر البلدان التي تسعى لتحقيقه بالرغم من التحديات التي تواجهها، كما يمكن القول أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يرتكز على الإنتاج المخصص للأسواق المحلية وتتضح معالم الهيمنة على الاقتصاد العالمي من خلال تجسيد هذه الشركات لمنطق السيطرة والتحكم الكبيرين في تجارة العالم من السلع والخدمات حيث تتحكم في نسب تزيد عن 75% ناهيك عن مساهمتها الملفتة في تنشيط حركة تنقل رؤوس الأموال التي تقدر بآلاف المليارات من الدولارات.

1- نتائج الدراسة: على ضوء ما سبق أمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- ضعف مساهمة استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الناتج المحلي الإجمالي ؛
- ضعف مساهمة القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي في الجزائر.
- اختلاف تأثير تدفقات استثمارات الشركات متعددة الجنسيات على كل من متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر والناتج الزراعي الإجمالي؛
- وجود علاقة ضعيفة بين تطور تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات إلى إجمالي الناتج المحلي والناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، وهذا ما يعكس ضعف مساهمة استثمار الشركات في تحسين الوضعية الغذائية بالجزائر، والتي عرفت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة. بينما كان التحسن في الناتج الزراعي بفضل البرامج التنموية المنتهجة، رغم ما يُعاب على هذه النتائج من التكلفة الكبيرة التي تحملتها ميزانية الدولة نتيجة تطبيق هذه البرامج ؛
- هناك علاقة عكسية متوسطة بين نمو تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات ونمو الناتج الزراعي؛ ما يفسر قلة مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تحسين معدلات النمو في الجزائر، هذه الأخيرة مرتبطة أكثر بظروف الاقتصاد العالمي "تقلبات أسعار النفط"، خاصة في ظل اقتصار الاستثمارات الأجنبية على قطاعات المحروقات والخدمات بشكل أساسي وضعفها في قطاعات الفلاحة والسياحة.

2- اقتراحات الدراسة: من خلال ما سبق وبعد توصلنا للنتائج السابقة لبحثنا فإنه بإمكاننا تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة إعطاء اهتمام أكبر بتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والتشجيع على الاستثمار في المجال الزراعي؛
- ضرورة سن قوانين وتشريعات، وتوفير الدعم اللازم لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات في المجال الزراعي؛
- يجب أن تكون للجزائر قدرة تفاوضية مع الشركات متعددة الجنسيات حتى يكون هناك توازن في الفائدة بين الطرفين؛
- ضرورة الحث على استصلاح الأراضي الزراعية والحد من التوسع العمراني، وكذلك الاستثمارات الصناعية على الأراضي الزراعية؛
- العمل على إنشاء مراكز بحث في القطاع الفلاحي وتوفير التمويل اللازم لها.

الهوامش:

[1] أحمد عبد الرحمان أحمد, **إدارة أعمال دولية**, الطبعة الثانية, دار العبير للنشر, الرياض- السعودية، 2006، ص77

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية(منظماتها- شركتها - تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2006، ص157

[3] أبو قحف عبد السلام، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2005، ص132.

[4] سعد غالب ياسين, **الإدارة الدولية**, دار البازوري, عمان- الأردن، 1999, ص 291

[5] بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات- حالة قطاع البترول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص75

[6] English Dictionary, **Definition of food security**, noun from the Cambridge Business, Cambridge University Press, England , 2006

[7] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الموافق لـ8 شعبان1429، العدد 46 ،10 أوت2008، ص6.

[8] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة الأغذية والزراعة 2005: التجارة الزراعية والفقر هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟**، روما، إيطاليا، 2005، ص 81-82.

[9] الحفار نهايت ياسين، **فضاء الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي**، دار المعجم، دمشق، سوريا، 1994، ص 18.

[10] قاسم ناجي، **التنمية الزراعية وأثر اتفاقيات الجات**، مطابع اديتار ايطاليا، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا،1998، ص93.

[11]- للمزيد من التفصيل أنظر:

- صدر الدين صوايلي، **تحليل المعطيات**، دار هومة، الجزائر، ط1، 2012

- *LEBART.L, MORINEAU. A, PIRON. M, **Statistique Exploratoire Multidimensionnelle**, 3ème Edition, DUNOD, Paris -FRANCE, 2000.*

المراجع المستخدمة:

باللغة العربية:

- أبو قحف عبد السلام، **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2005.
- أحمد عبد الرحمان أحمد, **إدارة أعمال دولية**, الطبعة الثانية, دار العبير للنشر, الرياض- السعودية، 2006
- بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات- حالة قطاع البترول**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الموافق لـ8 شعبان1429، العدد 46،10 أوت2008.
- الحفار نهايت ياسين، **فضاء الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي**، دار المعجم، دمشق، سوريا، 1994.
- سعد غالب ياسين, **الإدارة الدولية**, دار البازوري, عمان- الأردن، 1999
- صدر الدين صوايلي، **تحليل المعطيات**، دار هومة، الجزائر، ط1، 2012
- صندوق النقد الدولي، **بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي**، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016

- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية(منظماتها- شركتها - تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2006
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، **حالة الأغذية والزراعة 2005: التجارة الزراعية والفقر هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟**، روما- إيطاليا، 2005.

باللغة الأجنبية:

- English Dictionary**, Definition of food security**, noun from the Cambridge Business, Cambridge University Press, England , 2006
- LEBART.L, MORINEAU. A, PIRON. M, **Statistique Exploratoire Multidimensionnelle**, 3ème Edition, DUNOD, Paris -FRANCE, 2000